حوكمة الشركات ودورها في النمو الاقتصادي

مقاربة قياسية للفترة (2003-2012)

أ.صديقي خضرة

أستاذة مساعدة (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار

seddikikhadra@yahoo.fr

أ. لخديمي عبد الحميد

أستاذ مساعد (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار

Lakhdimia1@yahoo.fr

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد دور حوكمة الشركات في تحقيق النمو الإقتصادي، لأن الحوكمة باتت تعد حجر الزاوية في النموذج الناشئ للتنمية الإقتصادية والإجتماعية خلال القرن الجاري.

وقد جاءت هذه الدراسة لتوضح أمرين اثنين؛ حيث اقتصر الأول على التحليل الوصفي للدور التنموي الذي تقوم به حوكمة الشركات، أما الثاني فيخص التحليل القياسي لهذا الدور.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها؛ وجود عوامل توحي بضرورة إدخال نظام الحوكمة في إدارة المؤسسات الجزائرية، ومن أهمها عامل الشفافية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، حوكمة المؤسسات، نمو إقتصادي، تحليل قياسي.

Résumé :

Le but de cette étude est d'identifier le rôle de la gouvernance d'entreprise dans la réalisation de la croissance économique, car elle est devenue la pierre angulaire du modèle source du développement économique et social durant le siècle présent.

A cette fin, ce papier est venu pour illustrer deux points ; le premier se limite à l'analyse descriptive du rôle de gouvernance de l'entreprise en matière de développement, tandis que le deuxième concerne l'analyse économétrique de ce rôle.

Parmi les plus importants résultats concrétisés ; l'existence de facteurs qui exigent l'intégration du système de gouvernance dans l'administration de l'entreprise algérienne, dont celui de la transparence.
Mots-clés: gouvernance, gouvernance d'entreprise, croissance économique, analyse économétrique.

مقدمة:

قد بينت الأحداث الأخيرة أن الديمقراطية والأنظمة القائمة على اقتصاد السوق مهيأة تماما للإستفادة من العولمة، وببساطة شديدة فإن تأسيس حوكمة الشركات ليس مجرد وسيلة للبقاء في عالم اليوم، ولكنه أيضا استرتتيجية للإزدهار، وفي ظل ذلك بدأ أعضاء القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في مختلف أرجاء العالم يدركون أن مستقبل اقتصادهم ومصدر ثرواتهم يرتبط ارتباطا وثيقا بالإجراءات السليمة لحوكمة الشركات.

حيث أن اتباع المبادئ السليمة للحوكمة سيؤدي إلى إستدامة عملية النمو الاقتصادي مع مراعاة البيئة والعدالة الإجتماعية وخلق الفرص للأجيال القادمة. وهنا تبرز الحوكمة كحجر الزاوية في النموذج الناشئ للنمو الإقتصادي خلال القرن الحادي والعشرين.وهذا ما قادنا إلى التفكير في دراسة ما مدى تأثير حوكمة الشركات على النمو الاقتصادي؟ وكيف تسهم في استدامة هذا النمو؟

أهمية البحث:

جاءت هذه الدراسة لتؤكد عن حتمية تطبيق الحوكمة من أجل رفع عجلة النمو الإقتصادي إلى الأمام من خلال معدلات موجبة ومرتفعة قابلة للإستدامة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لعرض أهم السياسات التي يمكن أن تعمل على تطبيق الحوكمة من أجل إستدامة النمو الإقتصادي، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

خطة البحث:

تعالج الدراسة النقاط الرئيسية التالية:

- مفاهيم عامة لحوكمة الشركات والنمو الاقتصادي؛
- العلاقة الترابطية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي؛
- مقاربة قياسية للفترة 2003-2012.

أولا: مفاهيم عامة لحوكمة الشركات

1- تسمية حوكمة الشركات:على المستوى المحلي والإقليمي لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح (Corporate Governance) باللغة العربية، ولكن بعد العديد من المحاولات والمشاورات مع عدد من خبراء اللغة العربية والاقتصاديين والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع، تمّ اقتراح مصطلح "حوكمة الشركات"، من ضمن عدد من المقترحات (كحكم الشركات، حكمانية الشركات، حاكمية الشركات، حكومة الشركات) بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى، مثل أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركات، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة وغيرها.[1] إلا أن هناك مؤيدون للاختيار الأول، ولكن من ناحية أخرى تتفق عدد من الآراء على استبعاد "حكم الشركات" لما للكلمة من دلالة أن الشركات هي الحاكمة أو الفاعلة، مما قد يعكس المعنى المقصود. كما تم استبعاد " حاكمية الشركات" لما قد يحدثه استخدامها من خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة " نظرية الحاكمية" والتي تتطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة. كما تم استبعاد البدائل المطروحة الأخرى لأنها تبتعد عن جذر الكلمة (حكم) فيما يقابل " Governance" باللغة الإنجليزية. ومن ثم فإن " حوكمة الشركات" على وزن (فوعله) تكون الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الإنجليزية حيث تنطوي على معاني الحكم والرقابة من خلال جهة رقابة داخلية، أوهيئة رقابة خارجية، كما أنها تحافظ على جذر الكلمة المتمثل في (حكم)، هذا المصطلح قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وقد استحسنه عدد من المتخصصين في

[1] Abdelaziz Amokrane, le régime et le statut juridique des cadres dirigeants- système de gouvernance des entreprises publiques économiques, première édition, 2004, p17.

اللغة العربية ومنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة[2]، لأنه يتماشى مع لفظ " العولمة" و" الخصخصة" وغيرها[3]، أما المصطلح المستعمل في الجزائر على مستوى الخطابات هو" الحكم الراشد ".

2- تعريف حوكمة الشركات

قد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل تعريف عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

– فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"[4].

– ويعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدولة من أجل الصالح العام وهذا يشمل[5] :

–العملية التي بواسطتها يتم اختيار الحكومة ومراقبتها واستبدالها.

– قدرة الحكومة على صياغة السياسات وتنفيذها بفعالية.

– احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

3- مبادئ حوكمة الشركات حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بصياغة 06 مبادئ أساسية للحوكمة الجيدة في ماي 1999، ومن ثم قامت

---

[2] نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم، ورقة عمل، وزارة التجارة الخارجية المصرية، 2005.

[3] محمد طارق يوسف، الإفصاح والشافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية، مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية المنعقد في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية في ماي 2007، الصادر عن منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ص 06.

[4] محمد حسين يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الاستثمار القومي، يناير 2007، ص 04.

[5] Adel M. Abdellatif, good governance andits relationship to democracy and economic development, workshop, Global forum III on fighting corruption and safe guarding Intergrity, seaoul 20-31, may 2003, p 5.

بمراجعتها وتعديلها في 22 أبريل 2004 لتشمل آخر التطورات في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة حيث أصبحت تتضمن المبادئ الستة التالية:

المبدأ الأول: ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: ينص المبدأ الأول بشأن حوكمة الشركات على الآتي:"ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية".

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.

يجب أن يعمل إطار حوكمة الشركات على حماية وتسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم.[6]

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين:

تضمن الحوكمة تحقيق المساواة في معاملةكافة المساهمين بما فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب، وفي الحصول على المعلومات.

المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح: ينبغي أن يعترف نظام حوكمة الشركات بحقوق مختلف أصحاب المصلحة، وفقا للقانون الساري أو وفقا للاتفاقيات المتبادلة، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات ومختلف أصحاب المصلحة بهدف خلق الثروة ومناصب شغل، وضمان استمرارية المؤسسات ذات الصحة المالية[7].

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية: ينص هذا المبدأ على الآتي:ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن نشر المعلومات الصحيحة، في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، لاسيما الوضع المالي، النتائج، المساهمون وحوكمة الشركة[8].

---

[6] نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، الوراق للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة لأولى، 2006، ص 22.

[7] علي عباس، الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،الطبعة الأولى، 2008، ص 24.

[8] عبد الرحمن، نجم المشهداني، حوكمة الشركات، جريدة، المدى للإعلام والثقافة، أوت 2005، عدد 407.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة:ينبغي على حوكمة الشركات أن تؤمن قيادة إستراتيجية للمؤسسة ورقابة فعلية للتسيير من قبل مجلس الإدارة، وكذلك مسؤولية وأمانة مجلس الإدارة تجاه الشركات ومساهميها.

4- واقع الحوكمة في الجزائر

في الجزائر أول ما ورد مفهوم "الحوكمة"، كان ضمن القانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، في الفصل الأول المتعلق بالمبادئ العامة في مادته الثانية: حيث عرفته بأنه هو الذي بموجبه تكون الادارة. مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية.وكذلك تحدثت عنه المادة "11" منه.وإذا حللنا جيدا هذا التعريف الذي أطلقه المشرع الجزائري للحوكمة نجد فيه معيارين فقط، حيث يتضمن مؤشر" السلوك" بحيث تكون "الادارة مهتمة بانشغالات المواطن"، ومؤشر" التسيير"في اشارته ل" العمل في اطار الشفافية"، متجاهلا معيار "التنظيم"[9].في 11 مارس 2009 تم إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ، قام بتحريره فريق العمل المكلف (GOAL 08) بمساهمة جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة (CARE)، ومنتدى رؤساء المؤسسات وكذا جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات، وبمساعدة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.الهدف المنتظر من هذا الميثاق هومنح المؤسسات الجزائرية أداة إرشادية بسيطة تسمح لها بفهم المبادئ الأساسية لحوكمة المؤسسة[10]

5- أسباب ظهور الحوكمة في الجزائر:كما سبق وذكرنا، في الجزائر ورد مفهوم "الحوكمة"، كان ضمن القانون رقم 06-06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ 20 فبراير 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة. وبشكل عام، هناك عدة أسباب ساهمت في ظهور "الحكم الراشد" في الجزائر،وهي أسباب

[9] نور الدين جوادي وعقبة عبد اللاوي، الحوكمة في الجزائر، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول: متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، 27و28 فيفري2013، ص05.

[10] Avec le soutien du ministère de la PME et de l'artisanat, code algérien de gouvernance d'entreprise, CARE , édition 2009,p27.

متعددة الصعد تتراوح بين ما هو اجتماعي وثقافي إلى ما هو اقتصادي مرورا بما هو سياسي وأمني...الخ، ويمكن بشكل عام إعادة تبويب تلك الأسباب ضمن أربعة فئات أساسية:[11]

5-1 **الأسباب السياسية:** وتتضمن اندماج الجزائر في العولمة وما تحتضنه من إشاعة للمفاهيم الديمقراطية الغربية، وتزايد عدد المنظمات غير الحكومية.إضافة إلى نمو وتصاعد مديات الفساد الإداري والبيروقراطية، وضعف البنية المؤسسية والادارية في ادارة مؤسسات الدول، وتدهور معدلات الاستقرار السياسي منذ 1988، والبحث عن مصادر حكم جديدة تعوض القديمة.

5-2 **الأسباب الاقتصادية:** وتعتبر أزمة المديونية الدولية والتي عكست ضعف تلك الحكومات على ادارة مواردها، وضرورة التحول إلى الحوكمة خاصة على مستوى الميزانية العامة للدولة.

5-3 **الأسباب الاجتماعية:** ومن أهمها تدني معدلات التنمية البشرية، إضافة إلى انتشار ظواهر البطالة والأمية...الخ

5-4 **الأسباب العلمية:** فبقدر ما سببت تلك العوامل ظهور "الحوكمة"، فهناك بعض العوامل الأخرى، من تطور مفاهيم التنمية، وظهور دراسات حقوق الانسان، وتطور علم الادارة والتسيير...الخ

ثانيا– ماهية النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي وذلك حسب وجهات نظر الاقتصاديين وكذا الظروف الاقتصادية السائدة في فترة تحديد التعريف ونذكر من أهمها:

- يعتبر p.A.Samuelson الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه[12]. وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على أنه" الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي "

[11] نور الدين جوادي وعقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 07.

[12] Belmokadem Mustapha, efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen, Algérie, 1994, p09.

- يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان.[13]
- يعرف Simon kuzent الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 النمو الاقتصادي بأنه " ارتفاع طويل الأجل في امكانات عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الامكانات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والايديولوجي المطلوب لها "[14]

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي:[15]

- أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل وليس في الدخل الاجمالي فقط؛
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست اسمية؛
- تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

وعليه من خلال الشروط السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للنمو الاقتصادي على أنه"حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

ثالثا– العلاقة الترابطية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي

الآثار الناجمة عن تطبيق الحوكمة على النمو الاقتصادي عديدة ومتنوعة، أقل ما يمكن أن يقال عنها، أنها تقود إلى تحقيق التنمية البشرية المستديمة التي تحلم مختلف البلدان أن تقطع في سبيل تحقيقها أشواطا كبيرة. ولإبراز ذلك، سنتطرق بإيجاز لأهمية حوكمة الشركات في تخفيض الفقر وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[13] عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص11.

[14] أحمد ضيف، دور الاستثمار العمومي في استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المعارف، جامعة البويرة، الجزائر العدد 12، جوان 2012، ص 168.

[15] أحمد ضيف، مرجع نفسه، ص 168-169.

1- **التخفيف من الفقر**: الفقر ظاهرة قديمة جدا وآفة اجتماعية خطيرة، عرفتها مختلف المجتمعات البشرية عبر العصور. وهي معقدة وذات جوانب متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وليس ثمة تعريف واحد محدد لها، إلا أن الجزء المشترك بين كل تلك التعاريف يدور حول مفهوم الحرمان النسبي. ويعرف البنك الدولي الفقر بأنه" عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"[16].ويمكن أن تتجلى في نقص الغذاء وتدني المستوى الصحي والتعليمي وهشاشة ظروف السكن وقلة الأصول الرأسمالية ... أي أن الفقر لا يعني عدم الرغبة في اشباع الحاجيات الناقصة، وإنما هو بمعنى الحرمان من القدرات الذي هو نقيض التنمية البشرية. والحكم الراشد هو الذي يسعى إلى تحرير هذه القدرات وذلك من خلال تمكين الفقراء من توسيع قدراتهم وتوظيفها ومن الحصول على الموارد على أساس العدل والمساواة واحترام القانون والمشاركة في إعداد وتنفيذ السياسات.[17]

2- **استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**:لا يعد تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة دون جلب استثمار أجنبي مستقر بالمهام السهلة على حكومات دول العالم، وبصفة خاصة للغالبية العظمى من حكومات دول الجنوب. وتطلب عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة أساسية خلق مناخ استثماري ملائم، ويغطي مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المكونة للبيئة التي تتم فيها عملية الاستثمار.وهي عناصر متداخلة ومترابطة تؤثر في بعضها البعض لتخلق طبيعة المناخ الاستثماري[18].

---

[16] أحمد ضيف، مرجع سابق، ص 168-169.

[17] جون كلايتون توماس، ترجمة فايزة حكيم وأحمد أمين، مشاركة الجمهور في القرارات العامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 1995، ص27.

[18] دريد محمد السامراء، الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2006، ص 76.

وهنا تبرز أهمية الحكم الراشد في جلب الاستثمار الأجنبي نظرا لما يرتكز عليه من مبادئ تعكس العدالة والمساواة وسيادة القانون والحد من الفساد...، وكلها مبادئ تقف موقف النقيض من تلك العوامل التي تعمل على طرد الاستثمار الأجنبي.[19]

رابعا- مقاربة قياسية للفترة 2003-2012

من خلال هذا المحور سنحاول ايجاد العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والشفافية كأهم مؤشر من مؤشرات الحوكمة، والجدول التالي يبين المعطيات التالية:

الجدول رقم (01): تطور الناتج الداخلي الخام ومؤشر الشفافية

Années	GDP%*	Score**	CHSC%
2003	6.9	2.6	
2004	5.19	2.7	3.84
2005	5.09	2.8	3.70
2006	2	3.1	10.71
2007	3	3	-3.22
2008	2.4	3.2	6.66
2009	2.4	2.8	-12.50
2010	3.6	2.9	3.57
2011	2.4	2.9	0
2012	2.5	3.3	13.79

Source : * : www.worldbank.org

** : www.transparency.erg

1-اختبار التكامل المتزامن انجل جرانجر (Cointegration):

يعتمد اختبار انجل جرانجر للتأكد من تحقق شرطين هامين، الشرط الأول استقرار متغيرات الدراسة من نفس الدرجة والشرط الثاني وهو استقرار سلسلة البواقي بدرجة أقل من استقرار المتغيرات الأصلية.

[19] Abdelatif Kerzabi, le rôle des règles et climat des affairesM le cas Algérien, colloque international, 09-10 mai, université de Tunis, 2008, p03.

1-1دراسة استقرار متغيرات الدراسة:

يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار *(PP)* في المستوى *(level)* والفروق الأولى *($1_{st}Difference$)* مع استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير المعادلات التالية:

بالنسبة للتغير النسبي للشفافية (*CHSC*):

$$\Delta CHSC = pCHSC_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta CHSC_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta CHSC = pCHSC_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta CHSC_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots [2]$$

$$\Delta CHSC = pCHSC_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta CHSC_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t [3]$$

بالنسبة للنمو الاقتصادي (*GDP*):

$$\Delta GDP = pGDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta GDP_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots [1]$$

$$\Delta GDP = pGDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta GDP_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots [2]$$

$$\Delta GDP = pGDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta GDP_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t [3]$$

وباستخدام برنامج *EViews6* ، تحصلنا على نتائج اختبار الاستقرارية لجميع متغيرات الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم(02): نتائج اختبار جذر الوحدة *(unit root test)* باستخدام اختبار Philips-Perron

المتغيرات	المستوى		القيم الحرجة	الفروق الأولى		القيم الحرجة
	Level		%5	*$1_{st}Difference$*		%5
	t-Stat	*Prob*		*t-Stat*	*Prob*	
GDP	**-2.358498**	**0.3713**	**-4.107833**	***-7.689051**	**0.0022**	**-4.246503**
CHSC	**-2.972304**	**0.2038**	**-4.246503**	***-6.140385**	**0.0114**	**-4.450425**

المصدر: مستخرج من برنامج EViews6

*: تشير إلى استقرار متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5 %.

مع العلم أن عدد التأخرات تم اختيارها باستخدام معيار آكايك وسكوارز (*Akiakeand Schwarz*).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن t المحسوبة للمتغيرين أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 5% في مستواها الأصلي، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية،أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية. وقد أدى هذا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى، وقد تبين أن الناتج الداخلي الخام ومؤشر الشفافية مستقران وذلك بدلالة أن القيم الإحصائية المحسوبة المقدرة أصغر من القيم الحرجة لمستوى المعنوية5%.

2-1.تقدير النموذج:تقدير نموذج الدراسة يعتمد على حساب المعلمات، والنتائج كما هي في الجدول بعد تقدير النموذج التالي :

$$GDP = c_1 + c_2 CHSC + \varepsilon_1 \dots\dots [1]$$

الجدول رقم (03): تقدير معالم النموذج

Sample (adjusted): 2004 2012				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	3.178444	0.462432	6.873320	0.0002
CHSC	-0.000978	0.058760	-0.016650	0.9872
R-squared	0.000040	**Meandependent var**		3.175556
Adjusted R-squared	-0.142812	**S.D. dependent var**		1.202956
S.E. of regression	1.285988	**Akaike info criterion**		3.534062
Sumsquaredresid	11.57636	**Schwarz criterion**		3.577890
Log likelihood	-13.90328	**Hannan-Quinn criter.**		3.439482
F-statistic	0.000277	**Durbin-Watson stat**		1.190079
Prob(F-statistic)	0.987181			

المصدر: مستخرج من برنامج EViews6

من خلال هذا الجدول حولنا بناء نموذج قياسي بين الناتج GDP كمتغير تابع ونسبة تغير مؤشر الشفافية CHSC كمتغير مستقل وقدتم تقدير معالم النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

$$GDP = 3.178444 - 0.000978CHSC + \varepsilon_1 \dots\dots [2]$$

من خلال المعادلة يتبين أن العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والشفافية هي جد ضعيفة أو شبه منعدمة وهذا يوضحه معامل الانحدار بالاضافة إلى أنه احتمالية أن يساوي الصفر في المدى الطويل كبيرة جدا وهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والشفافية في الجزائر، كما توضحه مختلف الاحصائيات المحسوبة لاختبار قدرة النموذج على التفسير مثل معامل التحديد وإحصائية فيشر وهي جد ضعيفة.

وقد أثبت اختبار استقرار سلسلة البواقي في مستواها الأصلي بأنها غير مستقرة وهذا يدل على عدم تحقق الشرط الثاني وهذا يعني عدم وجود علاقة في المدى الطويل، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): اختبار استقرار سلسلة البواقي

		Adj. t-Stat	Prob.
Phillips-Perron test statistic		-2.409609*	0.3522
Test critical values:	1% level	-5.835186	
	5% level	-4.246503	
	10% level	-3.590496	

المصدر: مستخرج من برنامج EViews6

* ليست لديها معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5%.

وشكل الانتشار بين النمو الاقتصادي والتغير النسبي للشفافية يبين ما تم التوصل إليه في تقدير النموذج.

الشكل رقم (01): منحنى انحدار مؤشر الشفافية على النمو الاقتصادي

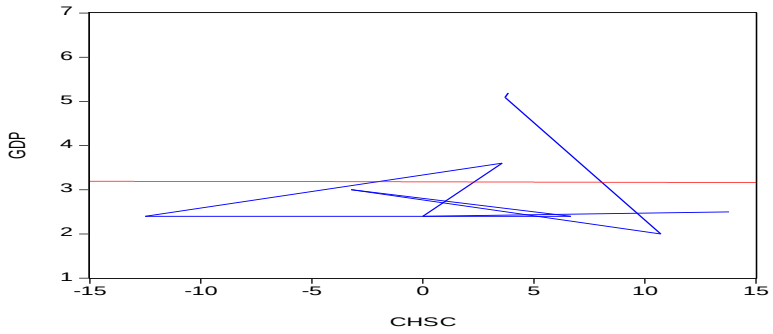

المصدر: مستخرج من برنامج EViews6

وكما هو واضح من خلال الشكل، يفسر نفس ما توصلنا إليه من خلال النتائج السابقة انعدام العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشر الشفافية سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، وهذا من خلال خط الاتجاه العام الي يبرز في شكل خط مستقيم أفقي.

3-1علاقة الارتباط بين الناتج والشفافية:كما يوضح معامل علاقة الارتباط بين النمو الاقتصادي والشفافية ما تم التوصل في السابق لتقدير نموذج الانحدار وهو عدم وجود علاقة بين المتغيرين والتي تكون شبه منعدمة رغم انها عكسية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي ونسبة تغير مؤشر الشفافية

Variables	CHSCORE	GDP
CHSCORE	1	-0.00629
GDP	-0.00629	1

المصدر: مستخرج من برنامج EViews6

4-1اختبار سببية جرانجر (causality granger test):اختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصير بين النمو الاقتصادي ومؤشر الشفافية المقدرة وفق نماذج شعاع الانحدار الذاتي. وهذا الاختبار يتطلب استخدام السلاسل الزمنية في وضعها المستقر أي استعمال التفاضل الأول.

الجدول رقم (06): اختبار العلاقة السببية لجرانجر

NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DGDP does not Granger Cause DCHSC	7	0.81375	0.4180
DCHSC does not Granger Cause DGDP		0.69151	0.4524

المصدر: مستخرج من برنامج EViews

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنه تم قبول الفرضيتين العدميتين ورفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة سببية في المدى القصير، وذلك لأن إحصائية فيشر المحسوبة F^*في الفرضيات العدمية أصغر من القيمة الجدولية باحتمال أكبر من 5% على التوالي كما يوضحه احتمال القيمة المحسوبة، أي أن النمو الاقتصادي لا يؤثر في التفاضل الأول للشفافية ($DGDP \rightarrow DCHSC$) عند مستوى معنوية 5%، ونفس النتيجة للتأثير المعاكس ($DCHSC \rightarrow DGDP$) عند مستوى معنوية5%.

5-1. تحليل دوال الاستجابة الدفعية: إن هذا التحليل مبني على أثر حدوث صدمة في أحد المتغيرين وتأثيرها على المتغير الآخر، وسنحاول من خلال هذا الاختبار، والذي يتطلب سلاسل زمنية مستقرة من نفس الدرجة، وهذا يعني استعمال التفاضل الأول لجميع المتغيرات، وقد أعطى الاختبار النتائج في الأشكال التالية:

الشكل رقم (02): منحنى انحدار مؤشر الشفافية على النمو الاقتصادي

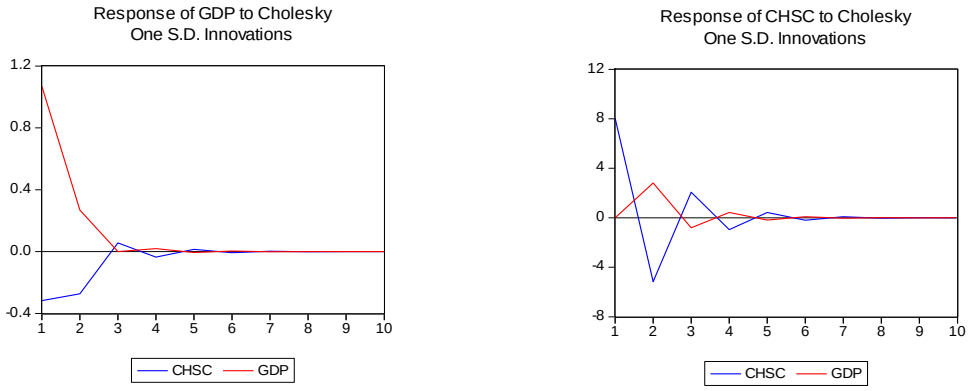

المصدر: مستخرج من برنامج EViews6

إن النتائج المتوصل إليها في اختبار تحليل الصدمات الدفعية تعطي وتعزز نفس النتائج المتوصل في الاختبارات السابقة بعدم وجود تأثير في كلا الاتجاهين. حيث نلاحظ أن أثر الصدمة يزول بعد الفترة الثانية بالنسبة لاستجابة GDP في الشكل الأول ويزول بعد الفترة الثالثة بالنسبة لاستجابة الشفافة CHSC في الشكل الثاني. وهذا يوحي ويدل على أن الأثر المتبادل بين المتغيرين شبه منعدم، وسرعان ما يزول في فترة قصيرة.

خـاتمة:

لقد تم الشروع في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دون إدراك لمضامين الحوكمة، إلا أن دعم الإصلاحات من قبل المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي جعل مبادئ الحوكمة تكون ضمن الحزمات المقدمة للسلطات العمومية، خاصة وأنه تمت ملاحظة بعض المؤشرات السلبية في أداء الاقتصاد الجزائري، كتصنيف الجزائر في مراتب متقدمة ضمن مؤشرات الفساد ، وضعف جاذبية المناخ الاستثماري، مما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة "سميت بلجنة الحكم الراشد" خاصة وأن الجزائر اعتبرت من المبادرين بمشروع النيباد الذي يقضي بخضوع الدول الأعضاء لتقييم دوري فيما يتعلق بالحوكمة.

وهذا ما يمكن أن نستنتج منه بعض المؤشرات الموحية بإدخال مبادئ الحوكمة في إدارة المؤسسات الجزائرية. والتي يمكن رصدها من خلال ما يلي:

- سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى اقتصاد السوق جعلها تخضع لالتزامات الانضمام للمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية التي تقوم على الشفافية وتعزيز التنافسية وزيادة تحرير الاقتصاد؛
- عملت السلطات العمومية على تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية وهذا عن طريق مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة ومن جهة أخرى بتأسيس سوق مالية تمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة. وتبسيط النظام الضريبي والتحكم في مؤشرات الاقتصاد الكلي ؛

- مراجعة النظام المحاسبي باعتماد نظام محاسبي ومالي جديد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية سيتم تطبيقه على كافة المؤسسات والقطاعات ابتداء من سنة 2010؛
- في إطار تعزيز الشفافية تم إلزام الشركات ذات المسؤولية المحدودة وهي الغالبة في الجزائر على اعتماد مراجع حسابات خارجي يعمل وفق مدونة للسلوك والأخلاقيات بعدما كان هذا الإلزام يخص الشركات بالأسهم فقط. يطرح هذا الإلزام القانوني مشاكل تطبيقية عديدة لعل أبرزها صعوبة التكفل به ميدانيا من الناحية البشرية ذلك أن عدد مراجعي الحسابات الممارسين والمسجلين لدى المصف الوطني للخبراء المحاسبيين يقدر بـ302 في الوقت الذي يبلغ فيه عدد المؤسسات المقيدة في السجل التجاري في السداسي الأول من سنة 2007 هو 102661. ولا يمكن فصل مسألة الشفافية عن النقاش الدائر حول ضرورة تنظيم مهنة المحاسبة بشكل يمنحها حرية واستقلالية أكبر بتمكين المهنيين من تنظيم أنفسهم بعيدا عن محاولات التدخل الحكومي.

أما النتائج على مستوى الدراسة القياسية المبنية على ايجاد العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والشفافية كمؤشر من مؤشرات الحوكمة كانت:

- لا توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والشفافية في الجزائر في المدى الطويل، كما توضحه مختلف الاحصائيات المحسوبة لاختبار قدرة النموذج على التفسير مثل معامل التحديد وإحصائية فيشر وهو ضعف النموذج؛
- أثبت اختبار استقرار سلسلة البواقي في مستواها الأصلي بأنها غير مستقرة وهذا يدل على عدم وجود تكامل متزامن؛
- يوضح معامل علاقة الارتباط بين النمو الاقتصادي والشفافية عدم وجود علاقة بين المتغيرين والتي تكون شبه منعدمة رغم انها عكسية؛
- النمو الاقتصادي لا يؤثر في التفاضل الأول للشفافية ونفس النتيجة للتأثير المعاكس في اختبار سببية جرانجر؛

– النتائج المتوصل إليها في اختبار تحليل الصدمات الدفعية تعطي وتعزز نفس النتائج المتوصل في الاختبارات السابقة بعدم وجود تأثير في كلا الاتجاهين.

إذن من خلال النتائج المتوصل إليها في الجانب التحيليلي أو القياسي تثبت أنه رغم الخطوات الجدية التي اتخذتها السلطة الجزائرية في مجال تطبيق وتعزيز سياسة الحكم الراشد والحوكمة خاصة في مجال الافصاح والشفافية وإن كانت في المراتب الأخيرة إلا أنها لم يكن لها تأثير على النمو الاقتصاد، وهذا يقودنا إلى إنه غالبًا ما تتسم ممارسات الحوكمة في الجزائر بالسرية، وتحاول شركات عديدة أن تبقي ممارسات الأعمال والتمويل بها بمنأى عن علم وتمحيص العامة. ومهما كانت منافع هذه الاستراتيجية، فهناك نقاط سلبية للتعتيم، بما في ذلك ضعف معدل النمو الاقتصادي وقلة الاستثمار من المصادر الخارجية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1- جون كلايتون توماس، ترجمة فايزة حكيم وأحمد أمين، مشاركة الجمهور في القرارات العامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 1995؛

2- دريد مُحَّد السامراء، الاستثمار الأجنبي: المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 2006؛

3- علي عباس، الرقابة الإدارية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008؛

4- عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003؛

5- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001؛

6- مُحَمَّد حسين يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الاستثمار القومي، يناير 2007؛

7- نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، الوراق للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، الطبعة لأولى، 2006؛

مقالات:

8- أحمد ضيف، دور الاستثمار العمومي في استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة المعارف، جامعة البويرة، الجزائر العدد 12، جوان 2012؛

9- عبد الرحمن، نجم المشهداني، حوكمة الشركات، جريدة، المدى للإعلام والثقافة، أوت 2005، عدد 407؛

مداخلات:

10- محمد طارق يوسف، الإفصاح والشافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية، مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية المنعقد في شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية في ماي 2007، الصادر عن منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة – جمهورية مصر العربية؛

11- نور الدين جوادي وعقبة عبد اللاوي، الحوكمة في الجزائر، مداخلة قدمت في الملتقى الوطني حول: متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، 27 و28 فيفري2013؛

12- نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم، ورقة عمل، وزارة التجارة الخارجية المصرية، 2005؛

المراجع باللغة الأجنبية:

مؤلفات:

13- Abdelaziz Amokrane, le régime et le statut juridique des cadres dirigeants- système de gouvernance des entreprises publiques économiques, première édition, 20 04 ;

14- Avec le soutien du ministère de la PME et de l'artisanat, code algérien de gouvernance d'entreprise, CARE , édition 2009 ;

15- Belmokadem Mustapha, efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen, Algérie, 1994 ;

مداخلات:

16- Adel M. abdellatif, good governance andits relationship to democracy and economic development, workshop, Global forum III on fighting corruption and safe guarding Intergrity, seaoul 20-31, may 2003 ;

17- Abdelatif Kerzabi, le role des règles et climat des affaires, le cas Algérien, colloque international, 09-10 mas, université de Tunis, 2008 ;

مواقع الانترنت:

18- www.transparency.erg ;

19- www.worldbank.org.